الفصل الرابع: التدقيق الداخلي والخارجي البنوك

المبحث الأول: الايطار النظري للتدقيق الداخلي

يعتبر العمل المصرفي معقد ومتشعب ويتطلب الأمر اختصاص داخلي يتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء ولهذا فإن عملية التدقيق الداخلي لها أهمية كبيرة في البنوك، فجميع الدوائر وأنشطة المصرف تخضع لعملية التدقيق الداخلي دون إستثناء أي نشاط من الأنشطة، ولما لها من أهمية بالغة نظرا لطبيعة البنوك المميزة والمختلفة عن المؤسسات الأخرى، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها خاصة الإلكترونية منها، بالإضافة إلى وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث ظاهرة المكننة في المصارف مما أتاح المجال لحدوث التجاوزات.

المطلب الأول: تعريف وأنواع التدقيق الداخلي

الفرع الأول: تعريف التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي واستشاري صمم لتحسين عمليات المؤسسة وزيادة قيمتها إذ يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة ومنظبطة لتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر وضبط وإدارة وترشيد العمليات.

تعريف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليينIIA في نشرته التي اصدرها عام 1971على أنه: " نشاط تقييم مستقل نشأ داخل المؤسسة، تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى[1]، إذن التدقيق الداخلي يدعم سلامة ومتانة نظام الرقابة الداخلية وذلك للأسباب التالية:

[1] خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر- عمان 2010، ص120.

1-بسبب وجود المدقق الداخلي باستمرار داخل المؤسسة يستطيع الإلمام الكافي بالأنشطة والإجراءات والمشاكل التي يواجهها التطبيق العملي في المؤسسة وبذلك فهو أقدر على تفهم هذه النواحي من المدقق الخارجي.

2-يتم التدقيق الداخلي بصورة منتظمة ومستمرة خلال العام فإمكانية إكتشاف الأخطاء أو الغش أو الإنحرافات عن السياسات المرسومة المتاحة للمدقق الداخلي تكون بشكل أفضل من المدقق الخارجي.

ولكي يؤدي التدقيق الداخلي دورا فاعلا في تدعيم نظام الرقابة الداخلية من الضروري أن تتوافر فيه شروط أهمها:

-توافر الخبرة العملية والعلمية لموظفي التدقيق الداخلي.

-رسم الخطط المحكمة للعمل وتوزيعها على المساعدين ومتابعتهم باستمرار.

-إعداد التقارير الدورية اللازمة عن عمليات التدقيق في مواعيدها وأن تكون هذه التقارير وافية وشاملة ونافعة.

-يجب أن يتوافر عنصر الاستقلال في المدقق الداخلي وذلك بأن يكون اتصاله المباشر مع المدير العام أو مع رئيس مجلس الإدارة.

كما يعد التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية ومسؤولياته تتمثل في مراجعة وتحليل طبيعة وفعالية لضوابط الرقابية داخل البنك والتأكد من مدى كفاءتها في ضبط و إدارة المخاطر وحماية الأصول البنك.ومن مهامه:

-تقديم نصائح وتوصيات عن الأمور التي تهتم بها الإدارة داخل البنك.

-إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على المخاطر العالية.

-إعداد برامج زمنية وجداول عملية لمهنة التدقيق.

-إعداد ورفع التقرير للإدارة العليا للبنك.

-تطوير النظم والمساعدة في حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

-التخصص في مهمات معينة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.

-فحص مدى البنك من الالتزام بالسياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل البنكي.

-إعداد خطة تدقيق شاملة على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بمختلف الأنشطة بالعمليات البنكية.

-مناقشة خطة التدقيق على مستوى مجلس الإدارة من أجل تحقيق أداء أفضل للعمل البنكي.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي

نظرا لطبيعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك للزبون، وكذا العمليات التي يقوم بها فإن التدقيق الداخلي يشمل على عدة أنواع حسب الغرض منه:

- **التدقيق الدوري:** هو تدقيق يشمل جميع أنواع العمليات والخدمات البنكية وهو بدوره ينقسم إلى شكلين:

1-التدقيق حسب بنود الميزانية:يقوم البنك بتقديم في نهاية السنة المالية ميزانية عمومية حيث يتم تدقيق بنود الميزانية ومختلف الحسابات المتفرغة عنها.

2- التدقيق حسب التركيب الهيكلي: ويشمل تقييم عمل وإنتاجية مختلف الوحدات التنفيذية والادارية في الفرع من حيث قيد اللوائح والقوانين والتعليمات التي تحدد كيفية تنفيذ العمل بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية في تدقيق العمليات البنكية المنفذة والتأكد من أن كل أقسام ومصالح البنك تراعي السياسة المعتمدة والخطط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.

- **التدقيق المادي:**

يتم من خلال الجرد والفحص المفاجئ لمختلف الأشياء والأموال التي بحوزة البنك سواء كانت ملكا له أو مودعة لديه، ويشمل التدقيق المبادئ التالية:

- الأوراق النقدية الموجودة بعهدة أمناء الصناديق؛
- محفظة الأوراق المالية؛
- الضمانات المقدمة للبنك؛
- الوثائق المستندية الواردة والعائدة للإعتمادات المستندية؛
- الأثاث والمفروشات وموجودات المستودعات من اللوازم؛
- أية أموال أخرى تقتضي الجرد من أجل التحقيق من وجودها.

- **التدقيق المحاسبي:**

يقوم المدقق الداخلي في البنك من التأكد من صحة القيود والمستندات المالية والوثائق، حيث يشمل التدقيق الداخلي المحاسبي على:

- التحقق من أن حسابات الزبائن تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها.
- مقارنة تسمية وأرقام الحسابات العائدة للعمليات المنفذة مع التسميات والأرقام المقررة في المنهاج المحاسبي؛
- إجراء العمليات الحسابية الضرورية للتأكد من أن العمليات البنكية تنطبق على التعليمات المقررة؛
- التحقق من أن المستندات والوثائق تحمل إمضاءات المسؤولين عن تلك العمليات المالية؛
- فحص وتدقيق حسابات البنك مع مراسليه في الخارج بجميع أنواعها؛
- متابعة تحصيل واستيفاء القيم والأموال العائدة للبنك في تاريخ استحقاقها.
- مراقبة تسديد الحسا بات المؤقتة ومتابعة تصفيتها؛

- تدقيق العمليات البنكية المتعلقة بحسابات الزبائن بالعملة المحلية والأجنبية من كافة الجوانب؛
- تدقيق عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية والتأكد من مدى احترام الموظفين الوقت في تنفيذ هذه العملية؛
- تدقيق الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة؛
- التأكد من تحصيل عوائد الاستثمارات والفوائد في مواعيدها؛
- تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها ، وتدقيق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء. ومتابعة تسديدها حسب الشروط المتفق عليها؛
- تدقيق الميزانية السنوية قبل إحالتها للمدققين الخارجيين

- **تدقيق النفقات و الايرادات:**

من بين الأمور التي يتم تدقيقها النفقات والواردات المتعلقة بالمركز الرئيسي للبنك والفروع، ويتم ذلك من خلال:

- تدقيق النفقات الإدارية والتأسيسية والتي تتمثل في الأجور ، نفقات السفر، إصلاح وصيانة الموجودات،الضرائب والرسوم المالية، ... وغيرها؛
- القيام بالتدقيق البعدي للفوائد المدفوعة عن الودائع و الاستثمارات، العمولات المدفوعة، نفقات الأموال الخاصة للبنك.
- تدقيق ايرادات البنك والمتمثلة في :الفوائد المقبوضة، إيرادات الأموال، ... وغيرها.

المطلب الثاني: أهداف ومتطلبات التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي في البنك إلى تحقيق مايلي[1]:

-التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة.

-التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك.

-التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.

-تعظيم موارد البنك وتحقيق الأهداف المحددة بسرعة.

-تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.

-تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك لمخاطر.

الفرع الثاني: متطلبات ودور التدقيق الداخلي في البنوك

-يجب على البنك أن يوفر لادارة التدقيق العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة كما يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب.

- يتوفر لإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك ولا يكون هنا تدخل خارجي يعيق ممارسة المهنة.

- توثيق المهام والصلاحيات ومسؤولية إدارة التدقيق ضمن ميثاق التدقيق المعتمد من االس وتعميمه داخل البنك.

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريها إلى رئيس لجنة التدقيق.

[1] د.المهدي حجاج، د.لطفي زعباط د.نعيمة سعداوي، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثالث جوان 2019، ص135

- لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية وإدارة التدقيق هي المسؤولة عن اقتراح هيكل ونطاق التدقيق، كما أنها هي المسؤولة عن إعلام اللجنة عن احتمالية وجود تعارض في المصالح.

- تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي القائمة على أساس المخاطر بمراجعة حد أدنى لما يلي[1]:

- عمليات الابلاغ المالي في البنك للتأكد من المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والادارية والعمليات تتوفر على الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

- الامتثال للسياسات الداخلية للبنك والمعايير والاجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

المطلب الثالث: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك:

- تقدير المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية. المحددات الخارجية التي تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي، أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي و

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة،2007ص113.

كيفية التحكم فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة.

-إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك: لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم. ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي[1]:

-تحديد واضح لأهداف الرقابة.

-استعمال دليل الاجراءات.

- الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات.

- توفر كفاءة ومصداقية لدى الموظفين.

-توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء.

- **برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك**

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، فمن خلال هذا العنصر فدور المدقق الداخلي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية:

---

[1] أحمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2006-2007، ص35.

-جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك، تتمثل في القانون الأساسي، دليل حسابات البنك، الميزانيات، القوائم المالية.

-إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام.

-دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها)، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للانشطة البنكية وهي [1]:

.درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة ف الميزانيات.

.معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية.

.تخضع البنوك لقواعد وتشريعات مميزة يختص بها القطاع.

.طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها

المبحث الثاني: مبادئ و إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك

المطلب الأول: مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في وثيقتها اتفاقية بازل لعام 2001وعنوانها التدقيق الداخلي في البنوك بوضع عدة مبادئ أهمها[2]:

1-الاستمرارية (الديمومة):

ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام و الواجبات بحيث يقع على عائق الإدارة العليا مسؤولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك ،وطبيعة أنشطته وخاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد اللازمة و الكوادر البشرية المؤهلة التي تساعد في تحقيق أهداف التدقيق الداخلي .

2-الاستقلالية:

---

[1] يوسف سعيد يوسف المدلل، مرجع سابق ذكره، ص114.

[2] Basle Committee on Banking, 2001, p4-8.

تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة الوظيفة وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة آو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة و البنك .

3-وثيقة التدقيق:

يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي فيه وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

- أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله ، وموقع إدارة التدقيق الداخلي في البنك ومسؤولياتها وعلاقتها مع الوظائف الرقابية الأخرى.
- مسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي، ويتم اعتماد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة ، وعلى الإدارة العليا تفويض إدارة التدقيق صلاحية الاطلاع على أية وثائق أو ملفات أو معلومات والاتصال المباشر مع أي موظف داخل البنك أثناء تنفيذ مهام التدقيق، كذلك يجب أن تشير الوثيقة إلى الأمور التي تقدم فيها إدارة التدقيق الاستشارات وشروطها.

4-النزاهة:

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك، ومن الأمثلة على الموضوعية تجنب تعارض المصالح بين المدقق والبنك ، والدوران المستمر لأعمال موظفي التدقيقالداخلي،عدم قيام المدقق بتدقيق نشاط كان يتم تأديته من خلاله قبل مرور سنة على الأقل من نقله إلى إدارة التدقيق وعدم قيام موظفي إدارة التدقيق بأية أعمال تنفيذية داخل البنك.

5-الكفاءة المهنية:

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين عنصرا جوهريا في تأديتهم مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل البنك، وتشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة استمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي .

6-نطاق أنشطة التدقيق:

يجب أن يخضع كل نشاط أو وحدة في البنك للتدقيق الداخلي سواء فروع أو دوائر أو شركات تابعة وكذلك يجب أن يشمل نطاق عمل التدقيق الجوانب الرئيسية التالية[1]:

- اختبار وتقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.
- مراجعة كفاءة واختبار عمليات ووظائف وإجراءات إدارة المخاطر ومدى تطبيقها وأساليب تقييم المخاطر.
- مراجعة أنظمة المعلومات المالية والإدارية بما فيها أنظمة المعلومات الالكترونية وخدمات البنك الالكترونية ،ومراجعة مدى دقة وسلامة السجلات المحاسبية والتقارير المالية، ومراجعة إجراءات حماية الأصول ومدى فعاليتها ومراجعة الأسس المتبعة من قبل البنك في تقييم رأس ماله وعلاقته بحملة .
- تقييم مدى كفاءة وفاعلية العمليات ومراجعة الأنظمة التي تم استحداثها والتأكد من توافقها مع الأنظمة بالقوانين،الأدلة ، الإجراءات والسياسات وكذلك اختبار التقارير الدورية في الوقت المناسب و تقرير مدى الاعتماد عليها والقيام بالتحقيقات الخاصة

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

بعد أن يتسلم المدقق أمر التكلف بتوجيه إلى الفرع المختص ويحيط تنقلاته بالسرية التامة وبمجرد وصوله يسلم أمر التكليف إلى مدير الفرع ويطلب إليه إصدار تعميم إلى موظفي الفرع يطلب إليهم بتسهيل عمل المدققين ووضع كافة السجلات والملفات تحت تصرفهم،

[1] احمد محمد مخلوفي، مرجع سابق ذكره، ص135.

كما يقوم مدير الفرع بإرسال التلكس إلى البنوك المحلية والمراسلين يطلب فيه تأكيد رصيد حساب الفرع لديهم والمعلومات قيد التنفيذ لديهم لصالح الفرع، وإرسال كشوفات إلى جميع أصحاب الحسابات المدينة والدائنة والمجمدة، والطلب إليهم بالمصادقة على صحة رصيدهم لدى الفرع وبيان أسلوب الفروقات وبعد الإنتهاء من هذه الإجراءات يباشر المدققين مهمتهم وذلك عن طريق استخدام ورقة العمل.

ورقة العمل: تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المدقق وبواسطتها يكون لدى المدقق الأسس التي يستند إليها في إعداد التقارير حيث تكون ورقة العمل من أجل:

-تقييم نظام الرقابة الداخلية.

-تنفيذ إجراءات التدقيق.

-إعداد التقرير.

-دليل للتدقيق في السنوات القادمة.